النظافة .. سلوك حضاري

السلوك الحضاري لأي شعب ينشد الرقي والازدهار يبدأ من الإنسان ذاتـه.. الإنسان الذي يحترم مقامه الكريم.. ويتوخى الانضباط والنظام في تصرفاته وأفعاله وسلوكه مع أسرته وجيرانه ومن ثم مع مجتمعه.

فالأنظمة والقوانين المجتمعية هي خطوط عريضة لسلوك الإنسان السوي.

فإذا ما أخذنا النظافة – على سبيل المثال – كسلوك، فإننا سنرى الإنسان النظيف هو الذي يعتني بنظافة بيته ونظافة شارعه ونظافة هندامه، ويرمي مخلفاته في أماكن القمامة المخصصة لها، ويتجنب السلوك المضاد للنظافة والنظام، وأخيراً يهتم ببيئته.

فإذا كان كل الناس ممن يحبون النظافة والترتيب، ويتبعون الإرشادات الخاصة بالبلدية، ويلتقون مع عمالها لتحقيق نظافة البيئة وسلامتها وصحتها فإنّ الشوارع ستكون نظيفة وجميلة .. فليس هناك ما هو أفضل من نظافة البيئة التي هي مفتاح لكل الأبواب الحضارية وخطوة أساسية للتنمية الشاملة.

إلطاف
Eltaf2008@yahoo.com

المخلفات الصلبة في اليمن وإجراءات تصريفها!

يُعاني اليمن صعوبات جمّة في عملية جمع وتصريف المخلفات الصلبة، وهي من القضايا الآنية التي لا يمكن السكوت عنها، لعَلاقتها المباشرة بصحة الإنسان وبتحسين مستوى عيشه، فعمليات جمع وتصريف المخلفات هدفها النظافة وصحة المجتمع، وهي بوابة رئيسة للتطور والرقي وتحقيق التنمية الشاملة والتنمية المستدامة، فلم تُعد النفايات والمخلفات الصلبة عقبة كأداء للمجتمعات المتطورة، بل أصبحت مصدراً مهماً يُضاف إلى المصادر الأخرى التي تعزز الدخل القومي والدخل المحلي، لتطور عمليات الجمع والتصريف كاستنباط الطاقة من هذه النفايات والمخلفات، أو إعادة تدويرها والاستفادة منها في مجالات الزراعة والصناعة.

عمر السبع

إنّ عمليات جمع القمامة والمخلفات الصلبة في اليمن بدأت تأخذ شكلاً متطوراً من خلال تغيير أساليب الجمع وفقاً لظروف كل منطقة، ففي محافظة عدن تم تجربة إلغاء براميل القمامة في بعض المديريات ونقل القمامة مباشرة من المنازل وفي أوقات محددة، كما تم تكثيف نقل القمامات وتنظيف الشوارع بشكل يومي، ومع هذا فإنّ المخلفات الصلبة مازالت تـؤرق صحة البيئة لعدم تجاوب المواطنين لإرشادات البلدية من ناحية ولعدم تنفيذ القوانين الرادعة من ناحية أخرى.

ورغم وجود إستراتيجية وطنية لإدارة المخلفات في اليمن، ورغم تحديد هذه الإستراتيجية إحدى عشر مصدراً للمخلفات الخطرة وهي : المخلفات الصناعية، الزيوت، المخلفات الصحية، مخلفات بقايا مبيدات زراعية أو تالفة الصلاحية، ومخلـفـات الـبـطـاريـات المنتهية الصلاحية، مخلفات معامل التصوير الفوتوغرافي، مخلفات أغذية تالفة ومنتهية الصلاحية، مخلفات حيوية، مخلفات صيدلانية، مخلفات منزلية، ومخلفات صرف صحي وصناعي.. إلا أنّه لا يوجد تعامل آمن مع كافة أنـواع هذه المخلفات، بل ولا توجد رقابة عليها، ناهيك عن عدم وجود رصد دقيق لهذه المخلفات الخطرة .. لا من قبل الهيئات والشركات المعنية مباشرة، ولا من قبل المؤسسات الحكومية كل في مجال اهتمامها، ولا من قبل الجامعات المحلية، وكل المؤشرات عن كمية المخلفات الصلبة في اليمن لا تزيد عن كونها مؤشرات تقديرية لا ترصد ما هو على الواقع بل هي مستوحاة أصلاً من مؤشرات تقديرية عالمية وعربية وإقليمية.

فلو أخذنا ظاهرة انتشار المخلفات البلاستيكية، كأحد أهم المشكلات المتعلقة بالمخلفات الصناعية والتي تشكل أحد أهم المخاطر البيئية في البلاد والـذي صدر بها قرار مجلس الـوزراء رقم (46) لعام 1998م، بأن يكون الحد الأدنى لسمك الأكياس البلاستيكية هو (60 ميكرون) والمستورد من خارج اليمن بـ (70 ميكرون)، لوجدنا أنّ الأكياس البلاستيكية، المستخدمة بكثرة في عموم الوطن، هي الأكياس البلاستيكية المصنّعة والمستوردّة، التي سماكتها تتراوح ما بين (10 – 15 ميكرون)، وهذا مخالف لقرار مجلس الوزراء وكل الجهات الحكومية المعنية لا تتعاون بتنفيذ القرار، كما أنّ الأكياس المستوردة المخالفة للمقاييس تدخل إلى الوطن بكل يُسر .. فلا وزارة الصناعة ولا هيئة حمايِة البيئة ولا الاتحاد العام والمصنّعين المحليين للأكياس والمشمعات ولا الجهات الحكوميةِ الأخرى عملت حلولاً عملية استناداً لقرار مجلس الوزراء الآنف الذكر.

ورغم حساسيتي من المؤشرات الرقـمـيـة لأيـة مشكلة بيئية عن اليمن، فلا بأس أنْ أذكـر إنّ ما يستهلكه المجتمع اليمني من الأكياس البلاستيكية يقدر بستين ألف طن سنوياً، وهذا رقم كبير يومي بحجم المشكلة البيئية في الساحة اليمنية.

والأكياس البلاستيكية بل وكل المواد البلاستيكية بكافة أنواعها وأشكالها تشكل ضرراً كبيراً على البيئة لاحتوائها على مادة البولي ايلين غير القابلة للتحلل والتجزئة في طبقـات الأرض والـتـربـة، بل تبقى مئات السنين قبل أن يصيبها جزءاً من التحلل، فكم من الأحياء البحرية تنفق بسبب هذه الأكياس، فما بالك بأضرار التربة الزراعية، وتطاير الأكياس في كل مكان مأهول بالسكان.

إنّ الإستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات في اليمن تعرف الإدارة الكاملة بأنّها التعامل فنياً وإدارياً مع المخلفات خلال دورة حياتها الكاملة من المهد إلى اللحد مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتخطيطية والتشريعية والمؤسسية.. وأن يكون التعامل آمناً مع مختلف حركتها عبر الحدود، إذ وقعت اليمن في يونيو 1992م مع مائة وستة عشرة حكومة، مُضاف إليـهـا المـجـمـوعـة الأوروبـيـة على اتفاقية بـازل الدولية في سويسرا بشأن التحكم في النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لحماية البيئة وصحة الإنسان بسبب التلوث الخطير الذي تشهده البيئة العالمية بفعل المخلفات الخطرة.

والجدير بالملاحظة هنا أنْ صدر قـرار جـمـهـوري بـالانـضـمـام إلى الاتفاقية في 3 ديسمبر 1995م واليمن – في حقيقة الأمر – تواكب المتغيرات العالمية وتُسارع في التوقيع على كثير من الاتفاقيات الدولية في مجال صَحة وسلامة البيئة العالمية، وهي بهذا الأمر تبدو أكثر حضارة ووعـيـاً وإدراكـاً فـيـمـا يـجـري على المستوى الـدولي من بروتوكولات واتفاقيات ونـدوات وإجـراءات من شأنها الحد من التلوث والإضرار بالبيئة، لكنها على المستوى المحلي تجد صعوبة في فرض كثير من قوانين التـوازن البيئي والصحة البيئية وتنفيذها، وكأنّ القوانين سُنّت لتبقى على الورق.

فمتى يتم الخروج من هذا المأزق، لنخطو الخطوة الأخرى في البحث عن أساليب جديدة تتناسب ومعطيات العـصـر واسـتـحـداثـاتـه للتعامل مع المخلفات الصلبة وتدويرها والاستفادة منها بدلاً عن طمرها ودفنها تحت الثرى دون جدوى.

مدير عام صندوق النظافة في عدن :

إننا ضد الأفعال والتصرفات غير المسؤولة التي تشوه المنظر الحضاري والجمالي للمدينة والبيئة

أوضح الأخ المهندس قائد راشد المدير العام لصندوق النظافة وتحسين المدينة في عدن بأنّ ظاهرة تربية الطيور والمواشي يجب أن تكون بطريقة منظمة، ونحن بدورنا لا نمانع بل نعمل على تشجيعها وبالأخص هواة تربية الحمام والطيور غير الضارة بصحة المواطن والمحيطين به.

عدن / محمد فؤاد

وأكد في مستهل حديثه أننا ضد الأفعال والتصرفات غير المسؤولة التي تعمد على تشويه المنظر الحضاري والجمالي لمدينة عدن بتواجدها وتمركزها بالأماكن غير اللائقة.

وأضاف أنّ وجود بعض الأشخاص من مربيي الحمام والدواجن والمواشي في مختلف مديريات محافظة عدن الذين لا يلتزمون بقواعد عملية التنظيف لحظائرهم وأقفاص الحمام من المخلفات المتراكمة لطيورهم ومواشيهم بل يقومون برميها بغير أماكنها المخصصة لهذا الغرض، كل هذا يؤدي إلى تشويه المنظر العام لمدينة عدن الجميلة.

وتحدث إلينا قائلاً بخصوص تجوال قطعان المواشي في بعض شوارع محافظة عدن :

قمنا في مايو الماضي بوضع إعلانات بالصحف الأهلية والحكومية إلى جانب توجيهنا رسالة مقدمة من صندوق النظافة وإدارة التشجير في عدن للإخوة بالهيئة الإدارية بالمجلس المحلي حول المشاكل والعقبات التي نعانيها بسبب تربية المواشي والأغنام وتركها سائبة بالشوارع والطرق الداخلية والخارجية للأسواق.

منوها في الوقت نفسه بأنّ هذه الظاهرة والمتمثلة بترحال المواشي بالأحياء السكنية والشوارع الرئيسة تسببت بالعديد من الأضرار بإتلافها بما معدله (30) ألف زهرة مختلفة الأصناف إلى جانب (900) شجيرة صغيرة المخصصة لتزيين الشوارع والجولات خلال الخمس السنوات أي من عام 2001م ليومنا هذا إلى جانب فقدان مسطحات كبيرة وواسعة من السور التشجيري في محافظة عدن.

ونبّه المهندس / قائد راشد – مدير عام صندوق النظافة وتحسين المدينة في عدن أنّ هناك سوءًا في عملية العناية بالحمام من خلال المتابعة الصحية لطيورهم بشكل دوري، ما قد تسببه هذه التربية غير الصحيحة والمهددة لصحة الإنسان من خلال نشرها للعديد من الطفيليات والفيروسات المضرة بالمواطنين.

وأعرب عن العديد من الصعوبات التي تواجه مربيي الحمام في محافظة عدن لعدم توافر الخبرة الخاصة لديهم بمتابعة الحالات المرضية ولجهلهم بها مما قد يزيد الطين بلة اتصالهم المباشر بالحمام أثناء إعطائها الغذاء أو فترة التنظيف للأعشاش والأقفاص المخصصة لها فقد تكون تصاميم هذه الصناديق القفصية غير لائقة وغير صالحة بيئياً لعيش المجموعات الكبيرة والمتزايدة للحمام باعتباره الطير الأكثر سرعة للتكاثر بين الطيور الأخرى، وكما نعرف أنّ هناك بعضاً من الأمراض التي ظهرت قريبا والتي تقوم بالتربص بالطيور فتنفق، والمتمثل (بأنفلونزا الطيور) أو كما يُعرف (بالسارس) ما قد ينقله هذا المرض القاتل للبشر وبسرعة رهيبة، لأنّه الآن يقوم بالتطور من خلال تحوله إلى (فيروس) يصيب به الإنسان من الطيور بشكل مباشر ما يؤدي لوفاته والشيء المخيف إذا تمحور هذا المرض وخرج من طوره الحالي يتحول إلى عدوى فيروسية بين البشر ما سيسببه من كارثة صحية وبائية على مستوى العالم والمعمورة، لذلك حذاري من الإهمال وعدم أخذ الأمور بجدية بلا تهاون، لأنّ اليمن والحمد لله أثبت أنّه خال تماماً من هذا الفيروس القاتل (إنفلونزا الطيور) فيجب علينا جميعاً تفاديّ وقوع الفأس بالرأس ونكون أكثر حرصاً ووعياً بالبيئة الصحية المحيطة بنا والتعامل معها بالحذر الشديد دون أي تخاذل من قبل مربيي الطيور بكافة أشكالها وأنواعها فهناك بعض حظائر الحمام غير صالحة لتربيتها فيها لأنّها غير متنفسة جيداً أي بمعنى لا توجد بها فتحات كافية لتهوية تلك الأقفاص الخشبية غير المهيأة لعيش هذا الطير الجميل.

وأشاد الأخ المهندس قائد راشد – مدير عام صندوق النظافة وتحسين المدينة في عدن بجهود الإخوة بقيادة المحافظة على رأسهم الأخ أحمد محمد الكحلاني – محافظ عدن مشكورين بتبني الموضوع ولفهمهم له بإصداره قراراً يمنع به تربية المواشي بكافة أنواعها في محافظة عدن إلى جانب السماح بتربيتها واقتنائها بالمناطق والضواحي الزراعية المحاذية والمتمثلة بالبساتين.

وبلغ عدد الأغنام الذي تم سحبها من شوارع مدينة عدن ما يقارب (240) رأس ماشية بالإضافة إلى (20) رأس من الأبقار وأكثر من (16) رأساً من الحميد في مديرية صيرة (كريتر) حيث قمنا بتسليمها إلى إدارة حديقة الحيوان بصنعاء.

وصرّح في نهاية حديثه بأنّ هناك مشروعاً جديداً متمثلاً بإنشاء حديقة للحيوان في حديقة الكمسري وقمنا من جانبنا وبالتنسيق مع المستثمر لهذه الحديقة وبتوجيه ورعاية الأخ/ أحمد محمد الكحلاني محافظ عدن ساعين لإنجاح هذا المشروع الترفيهي والفريد من نوعه لهذه المحافظة (عدن).

وتم توفير كافة التسهيلات للأخ المستثمر وإعطائه العديد من التصاميم وهو الآن تحت الدراسة لجدوى المشروع وكم ستبلغ كلفته الإجمالية في بناء حديقة الحيوان بالقريب العاجل تفاصيل عن المشروع.

المياه والشح وإهمال المواطنين .. أخطار تهددنا بالجفاف !

هل تقوم مؤسسة المياه في عدن بدورها المطلوب؟!

ما تزال قضية شح المياه تتصدر القضايا كلها، سواء في العاصمة صنعاء أم في عدن العاصمة التجارية أم في بقية المحافظات .. ذلك لشح الأحواض وعدم الاهتمام بالبحث عن مصادر بديلة.. أم للاستنزاف الواضح في زراعة القات التي حددها وزير المياه بـ (50%) إضافة إلى العجز البينّ والمتمثل بـ (مليار متر) في حين أنّ الاستهلاك يتجاوز الـ (3 مليارات لتر) لمدينة صنعاء فقط).. فما بالنا بعدن وبقية المحافظات!!

نعمان الحكيم

إنّ قضية الشح وحفر الآبار العشوائية بسبب زيادة مطردة في هذه المنغصات التي تقلل نم ثروة المياه وكذا توزيعها على الناس، ما يعني أنّ هناك مشاكل جمّة قد تفاقمت وصار الناس يحسبون الحسابات للمياه كمصدر مهم للحياة أكثر من غيره من المصادر الأخرى.. وقد رأينا الشكاوى من عدد من المحافظات بما فيها (صنعاء) التي لا يصل الماء إلى منازلها إلا في الأسبوعين في أحسن الأحـوال، في حين هو مـاء للطبخ والغسل وليس للشرب، وهذا يعني أنّ مياه الشرب تكون مياه أخرى منقاة ومشتراة من المعامل التي تمتلئ بها شوارعنا وأحيائنا السكنية وكله بحسابه!

نحن في عدن بدأنا في مدة قصيرة نشعر بشح المياه رغم سريان ضخها يومياً على مراحل، لكن ذلك قد بدا ملموساً من أنّ مراحل الضخ قليلة الزمن، وإن لم يدرك أحدنا صباحاً، تعبئة الأواني فلن يحصل على مياه بعد الساعة الثامنة صباحاً هذا في العمارات المرتفعة والجبال المطلة على المدينة، أما دون ذلك فربما أنّ المياه تصل بضخ ضعيف وهو أفضل من عدم وجوده!

نتساءل .. ما الذي جرى .. يا هل ترى .. بعد أن كانت المياه قبل أيام الصيف طويلة الأيـام والـلـيـالي.. وهذا معناه أن يتم التحسب لذلك خصوصاً وأنّ المدينة تزدحم بالناس والاستثمار ورمضان على الأبواب .. وهلم جرا..!

ويا ريت تقوم هيئة المياه بإصلاح مواسير المياه الصدئة خصوصاً في عمارات الشارع الرئيسي.. وأخص هنا عمارة)هكسـهـام .. بانافع للمرة الثانية، فهذه العمارة المجاورة لعمارة المقطري والمقابلة لمسجد الصومال في المعلا تتسرب مياهها في صحن العمارة ما قد يسبب مشاكل خطيرة، والسكان لا مبالين، ولم يُعد لديهم قدرة على الإصلاح.. فلماذا لا تقوم المؤسسة بذلك وترفع القيمة مع فواتير الاستهلاك.. لأنّ تسرب الماء حرام وسكوت الناس عليه جريمة.. فنعمة الله علينا يجب المحافظة عليها دائماً وأبداً، فهل نلقى اهتماماً من المؤسسة، خصوصاً وأنّ المهندس حسن سعيد قد سألني ذات يوم عن هذه العمارة فأشرت إليـهـا ووعد بالإصلاح وأنا أثق بأنّه سيفعل عما قريب.

والله الموفق

تمام التمام ولم نشعر بشحتها، على الرغم من أنّ بعضاً ما زال يشكو وهو ساكن الدور الأرضـي(الأول) يشكو من وجود هواء فقط، ورذاذ للماء، بما معناه تقطع وضخ هواء يحرك عقارب العداد وتكون الفاتورة مؤلمة.. هكذا يعبر بعض عن قلقه وخوفه من اللي جاي!

إنّ مياه عدن مـا تـزال النموذج بالنسبة للمحافظات الخرى، لكننا نخشى أن يستكثروا علينا هذه النعمة وتتحول إلى نقمة، لا قدر الله.. فنحن في مدينة حارة جداً، والماء هو الوسيلة الوحيدة لإطفاء نار اللهيب في أشهر

الإنسان والبيئة

خلدون المجالي

إنّ حماية الطبيعة التي يعيش فيها الإنسـان وبيئته مع كل ما فيها من الـثـروات والـروعـة والـجـمـال والعمل للحفاظ عليهما وتوسعها هي من أولويات الدولـة والمـجـتـمـع وإدارة وتخطيط العمليات الاقتصادية والاجتماعية كافة من جانب الدولة يوفر ما يلزم من الظروف والشروط الضرورية.

وحماية البيئة قضية تهم كل الأجهزة الحكومية وكل مواطن من المواطنين، وتـعـاون كـافـة الأجـهـزة الحكومية والاقتصادية، والمصانع والمؤسسات الأخرى وكافة المنظمات الاجتماعية وذلك من أجل حماية طبيعة البلد لصالح حماية الجيل الحالي وجيل المستقبل ولاستخدام الـثـروات الطبيعية بحيطة وحـذرة وبصورة اقتصادية واجتماعية.

ويتحقّق هذا الأمر وقبل كل شيء، عن طريق تعدد أوجه الاستخدام الفعّال من الناحية الاجتماعية للطبيعة وثرواتها.

ولـهـذا فـإنّ المـرء يـأخـذ في الحسبان مستلزمات وقاية بيئة البلد عند التخطيط بالنسبة للتوزيع الوطني للصناعة وأمكنة الإنتاج الأخرى.

ومن المهام الرئيسة التخطيط الشامل لآجال طويلة بالنسبة لتموين السكان بمياه الشرب، لاسيما البرامج الواسعة لبناء دور السكن، وهـذا يـحـتم علينا التوسع في إنشاء السدود والخزانات للاستفادة منـهـا من حيث توفير المياه الصالحة للشرب وزراعـة وري المحاصيل.

ومـن المـهـام الأخـرى الخـاضـعـة للمـهـمـة العـامـة الحـفـاظ على نقـاوة الجـو، وأخـذ الجلبة والـضـوضـاء المنطلقتين من الشركات الصناعية في الحسبان عند تخـطـيـط شـؤون الـسـكـان، وكـذلـك صيانة الأراضي الزراعـية، وحماية عالم الحيوانات والنباتات في مناطق المحميات الطبيعية العديدة وعلى اختلاف أنواعها، وتحسين التربة والسماد ومكافحة الآفـات الزراعية، والحفاظ على أصناف الحيوانات المهددة بالفناء من خلال الإجـراءات المناسبة لرعايتها.

كما أنّ لحالات الضوضاء جانب آخر من الأهمية فهي بحد ذاتها ملوثة إلى حد كبير للعقل والدماغ ولابد على الأجهزةَ المختصة وضع قيود للحد منها وتقليلها، لأنّ الضوضاء قد وضعت في حالة التلوث وأخذت المنظمات الدولية ذات العَلاقة تهتم كثيراً وتعالجها باهتمام جنباً إلى جنب في حماية البيئة من التلوث.

التصحر وأزمة المياه .. مشكلتان تهددان الوطن العربي

18 % من مساحة الوطن العربي واقعة تحت تأثير التصحر

تعتبر ظاهرة التصحر أحد أهم المشاكل البيئية الخطيرة، التي تواجه دول العالم حالياً، خصوصاً أنّ نحو 18 % من مساحة الأراضي الزراعية في العالم العربي أصبحت واقعة تحت تأثير التصحر المدمر للطاقة الحيوية للأرض وأنّ نسبة الأرض المعرضة للتصحر 40 % من مساحة الكرة الأرضية وهي موطن أكثر من 6 مليارات نسمة.

إعداد / زكريا السعدي

وأسباب التصحر كثيرة أبرزها المُناخ حيث يؤدي دوراً مهماً إذ تقع معظم البلاد العربية في النطاقات الجافة وشبه الجافة، حيث أنّ 95% من الأرض تحصل على أقل من 400 ملم من المطار سنوياً، وكذلك الرعي العشوائي يؤدي إلى سرعة إزالة الغطاء النباتي وما ينتج عنه من اشتداد في التعرية، وهناك أيضاً العامل البشري من حيث الضغط السكاني فقد بلغ سان البلاد العربية 307 ملايين نسمة في عام 2003م كما أنّ قطع الأشجار في الغابات في الوطن العربي التي تقدر بما يقارب 130 مليون هكتار أو 9.6% من المساحة الكلية، إلا أنّ استخدامها لا يتسم بالتخطيط الجديد وسنركز هنا على واحد من أهم أسباب التصحر وهو (ندرة المياه) في الوطن العربي، فقد أكدّت دراسة أنّ العالم العربي سيواجه أزمة في المياه في ظل التواجد الصهيوني والسلوكيات السلبية التي تؤدي إلى فقد المياه إلى جانب استخدام نحو 91 % في الزراعة ذات العائد المنخفض مقابل 4 % للصناعة و5% للشرب.

وأوضحت الدراسة أنّ الدول العربية تعتمد على أربعة مصادر للمياه المصدر الأول يتمثل في مياه الأمطار وهي منخفضة وغير منتظمة وسيئة التوزيع.

والمصدر الثاني يتمثل في الموارد المائية السطحية العذبة (الأنهار) وهي قليلة نسبياً حيث لا يتوافر للعرب سوى نهر النيل ونهري دجلة والفرات وبعض الأنهار الصغيرة وتعتبر المياه الجوفية المصدر الثالث ويقدر مخزونها بنحو 7734 مليار متر مكعب يتجدد منها سنوياً 42 مليارا ويتاح للاستعمال 35 مليار متر مكعب، أما المصدر الرابع فيشمل الموارد غير التقليدية مثل مياه البحر المحلاة أو المعالجة، ومياه الصرف الصحي المنقاة ومياه الصرف الزراعي المعاد استخدامه ويبلغ مواردها 7.6 مليارات متر مكعب.

وأشارت دراسة الأمن المائي العربي إلى أنّ استخدامات المياه توضح التخلف الاقتصادي للعرب لاعتمادها بصفة أساسية على الزراعة بنسبة 91 % في حين الصناعة 4% والشرب 5% فأعلى مورد من المياه يتوجه إلى الزراعة ذات العائد المنخفض وفي الجزيرة العربية تحتل الزراعة 84% من موارد مياه الجزيرة، 14% للشرب و2% للصناعة والمشرق العربي 95% للزراعة و3% للشرب و7% للصناعة والمغرب العربي 83% للزراعة و142 % للشرب 3% للصناعة وهو ما يوضح أنّ الإقليم الأوسط من أكثر الدول العربية صناعة وتحديثاً.

وأخيراً تُعد ندرة المياه سبباً في التوترات والاضطرابات السياسية بين البلدان المتجاورة وقد تصل إلى الحروب بين الدول، وأرجعت ندرة المياه إلى النمو السكاني المتزايد في الوطن العربي، وعمليات التنمية الصناعية، والاتجاهات العمرانية التوسعية، وسوء الاستغلال الجيد للموارد المائية ومحاولاتها السيطرة على منابع الأنهار التي تصب في الدول العربية بمساعدة أمريكا لتنقص من حصص العربية.

سوء استغلال المياه عبئا يواجه الدول العربية 91% للزراعة 5% للشرب و4% فقط للصناعة ذات العائد المرتفع.

سوء الاستخدام للمياه أحد الأسباب التي تؤدي إلى شح المياه

العالم العربي يستخدم 91 % للزراعة ذات العائد المنخفض مقابل 4 %للصناعة و 5% للشرب

أهم أسباب التصحر شح المياه والرعي العشوائي والازدحام السكاني

إجعلوا النظافة شعاراً لكم
صندوق النظافة وتحسين المدينة /عدن